رؤى النُّخبة الإعلاميّة المصريّة لأبعاد عمليّة الإصلاح الإعلاميّ بمصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011

إيمان محمد سليمان(*)
إشراف: أ. د. راسم الجمال(**)

المُقدّمة:

تقوم العلاقةُ بين وسائل الإعلام والنُّظم الاجتماعيّة على أساس الاعتماد المتبادَل Interdependency، كما فسّرها «ديفلير وروكيتش»، ويرى «هيربرت» وزملاؤه أنّ العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمعات علاقة تبادليّة[1]، وبالتالي يُمكن النّظرُ إلى النّظام الإعلاميّ من خلال علاقته و (أو) في سياق النّظام الاجتماعيّ الذي يوجد فيه، خصوصًا في إطار علاقته بالنّظام السياسيّ، حيث تُؤكد «شنايدر Schneider» ضرورة الارتباط المباشر بين النّظام الإعلاميّ والنّظام السياسيّ داخل الدولة، حيث يعكس النّظامُ الإعلاميّ البيئةَ السياسيّةَ والاجتماعيّةَ في المجتمع، وهو ما أشار إليه «هالين ومانسيني Hallin& Mancinin»، مؤكدَين أنّه لا يُمكن فهم وسائل الإعلام دون فهم طبيعة الدولة ونظام الأحزاب السياسيّة بها، ونمط العلاقة بين المصالح السياسيّة والاقتصاديّة، وتطوّر المجتمع المدني[2].

وتطبيقًا على واقع البيئة المصريّة، نلاحظ أنّ النُّظم السياسيّة المُختلفة التي مرّت على مصر حرصت على استخدام وسائل الإعلام لخدمة أجندتها السياسيّة ونشر رسالتها[3]، حيث مارَس كلُّ رؤساءِ مصر، بدايّةً من جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وصولاً إلى حسني مبارك، سيطرةً مباشرةً على وسائل الإعلام، سواء من خلال نمط الملكيّة، أو من خلال التأثير على المضمون، وإنْ كان ذلك بدرجاتٍ متفاوتةٍ[4].

ورغم الاختلافات بين النُّظم السياسيّة التي مرّت على مصر في علاقتها بوسائل الإعلام، فإنّ وسائل الإعلام ظلّت -بشكل ما- تحت سيطرة الدولة، وهو ما يُمكن تفسيره في إطار مفهوم تطوير السلطويّة Authoritarian Upgrading، وهو المفهوم الخاصّ بـ«هايدمان Heydman[5]»، الذي يرتبط بمفهوم بإعادة تشكيل الحكم السلطوي، ليتناسب مع التغيُّرات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، إضافة إلى إتاحة مساحة حُريّة محدودة أمام منظمات المجتمع المدنيّ، والسماح للأحزاب المعارِضة بالعمل بحُريّة أكثر، والاعتراف بشرعيّة حقوق الإنسان[6]، إضافة إلى تقديم إصلاحات شكليّة ليبراليّة في المجالات الاقتصاديّة، والسياسيّة، التي تشمل تعدُّديّة الأحزاب، وعقد الانتخابات الدوريّة، وخصخصة الشركات العامّة، ورفع مستوى حُريّة الصّحافة[7].

(*) المدرس المساعد بقسم العلاقات العامّة والإعلان بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

(**) الأستاذ بقسم العلاقات العامّة والإعلان بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

وزادت المطالبات بالحريّة والديموقراطيّة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة، في أعقاب ثورة 25 يناير، وجاءت وسائل الإعلام على أولويّة قائمة الإصلاح. وكان هناك عدد من المحاولات لإصلاح وإعادة هيكلة وسائل الإعلام المصريّة خلال هذه المرحلة الانتقاليّة، وصفها البعض بالإصلاح الحقيقيّ والتحوّل إلى الديموقراطيّة، والبعض الآخر وصفها بأنّها محاولات غير حقيقيّة لأنّ كل التعديلات سطحيّة فقط، وهو ما يتّفق مع ما أوضحه «جون ديوي John Dewey» من أنّ المؤسّسات يُمكن أنْ تتغيّر أو تختفي، لكن يظل الفكر الذي شكّلها هو السائد في هذه المؤسّسات[8].

تلعب وسائل الإعلام دورًا حيويًّا في المراحل الانتقاليّة، حيث تعمل على تقديم المعلومات، وإلقاء الضوءِ على وجهات النظر المختلفة في المجتمع، لذا تهتم كل النُّظم السياسيّة في المراحل الانتقاليّة بعمليّة الإصلاح الإعلاميّ، وذلك لضمان الاستقلاليّة، والشفافيّة، والعدالة في تمثيل مختلف قطاعات المجتمع. وتلعب وسائل الإعلام دورًا حيويًّا في تمكين المواطنين من مراقبة أفعال الحكومات واستخدام المعلومات في عمليّة صُنع القرار، ممّا يجعل الحكومة أكثر مسئوليّة واستجابة للمواطنين[9].

تستعرض هذه الدّراسة في ما يلي موضوعين أساسيّين، في إطار استعراض التراث النظريّ ذي الصلة بموضوع الدّراسة، وهما:

أولاً: **عمليّةُ الإصلاح الإعلاميّ في ظل النُّظم الانتقاليّة في العالم**: وذلك للوقوف على سمات وسائل الإعلام والنظام الإعلاميّ، في ظل النُّظم الانتقاليّة في العالم، وكيفيّة تأثير التحوّل في النّظام السياسيّ على النّظام الإعلاميّ، ويتم تناول الموضوعات الفرعيّة التالية:

أ. عمليّة الإصلاح الإعلاميّ بالنّظم الانتقاليّة في وسط وشرق أوروبا.

ب. عمليّة الإصلاح الإعلاميّ بالنّظم الانتقاليّة في دول أمريكا اللاتينيّة.

ج. عمليّة الإصلاح الإعلاميّ بالنّظم الانتقاليّة في دول جنوب شرق آسيا.

ثانيًا: عمليّةُ الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011: وذلك للتعرّف على سمات البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال فترات الانتقال السياسيّ والتغيُّرات التى شهدها النّظام الإعلاميّ المصريّ، ويُركز البحث على الفترات التاليّة:

أ. سمات البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال ثورة 25 يناير 2011.

ب. سمات البيئة الإعلاميّة المصريّة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011.

ج. سمات البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي.

أولاً: عمليّةُ الإصلاح الإعلاميّ في ظل النّظم الانتقاليّة بالعالم:

تفترض الديموقراطيّة أنْ يتمتّعَ المجتمعُ بقنوات اتصال حُرّة متعدِّدة، وهي ضروريّة لدعم المجتمع الديموقراطيّ، وطبقًا لهذه الافتراضيّة فإنّ وسائل الإعلام هي مؤسسات أساسيّة للديموقراطيّات المستقرّة، وتُسهم وسائلُ الإعلام في المجال العام من خلال توفير المعلومات للمواطنين ودعم النقاش حول القضايا المُختلفة. وقد استعرض كلٌّ من «ماكونيل وبيكر McConnell & Becker» مراحل عمليّة إصلاح النّظام الإعلاميّ، التي ترتبط بشكل كبير بمراحل عمليّة الانتقال الديموقراطيّة، وتمر عمليّة الإصلاح الإعلاميّ بالمراحل التاليّة:

1- مرحلةُ ما قبل الانتقال Pre –Transition Satege: ويتّسم النّظام الإعلاميّ خلال هذه المرحلة بمقدار محدود من الحُريّة، ويكون النّظام على استعداد لتقبُّل النّقد والتعبير عن الآراء المُختلفة.

2- مرحلة الانتقال المبدئيّ primary Transition Stage: وتتمتّع هذه المرحلة بعمليّة تغيير منظّم في النّظام الديكتاتوريّ السابق، مع إتاحة الوصول إلى المعلومات، وتتعطّل ثقافة الرقابة.

3- المرحلة الثانويّة Secondary Stage: يشترك كلٌّ من السياسيّين والصّحفيّين في دورات تدريبيّة لشرح وتوضيح النّظام القانونيّ والمؤسسيّ الجديد، ويتلقى فيها الصّحفيّون التدريبَ المناسبَ على مهارات جديدة في الصّحافة المسؤولة والاستقصائيّة.

4- مرحلة النُّضج Late or Mature Stage: ويتمّ حل كل المشكلات ذات الصلة بالإطار القانونيّ أو المؤسسيّ، ويتم توفير فرص تعليميّة للصّحفيّين[10].

وبالتالي، وطبقًا لمراحل الانتقال، تلعبُ وسائلُ الإعلام دورَ الشاهد والمشرّع للتغييرات التي تحدث، قبل أن يفقد النّظام القديم سلطته، وكذلك يمكن أن تمارس وسائل الإعلام الضغطَ المباشرَ وتكون محفزًا للتغيير، وخلال مراحل الانتقال يمكن أن تُحدّد أجندة النقاش السياسيّ وتوفّر تفسيرات مختلفة للأحداث الدائرة، وتوفّر الدعم للأحزاب السياسيّة الناشئة، بينما في المراحل المتأخرة تفقد وسائل الإعلام جزءًا من قوتها لصالح ضغوط القطاع الخاصّ، إضافة إلى الضغوط والقيود السياسيّة للنُّخبة السياسيّة الجديدة[11].

وقد شهد الرّبع الأخير من القرن العشرين تغييرات جذريّة في سبعة أقاليم مختلفة حول العالم، وتمثّلت هذه التغييرات في تحوّل النّظم السياسيّة في تلك الدول، وكان أهم هذه التغييرات: (١) سقوط النّظم السلطويّة بشرق أوروبا في منتصف السبعينات،(٢) استبدال الديكتاتوريّات العسكريّة بحكومات مدنيّة منتخَبة في أمريكا اللاتينيّة في نهاية

السبعينات، (٣) سقوط النّظم السلطويّة في شرق وجنوب آسيا منذ منتصف الثمانينات، (٤) سقوط الاتحاد السوفيتيّ وانقسامه إلى عدد من الدول، (٥) انهيار النّظم الشيوعيّة في شرق أوروبا في نهايّة الثمانينات، (٦) انهيار النّظم السياسيّة ذات الحزب الواحد في دول جنوب الصّحراء الإفريقيّة، (٧) بروز اتجاهات داعمة للديموقراطيّة والحريّة والليبراليّة في دول الشرق الأوسط في التسعينات من القرن الماضي[12].

وتعكس هذه التغييرات تحوّلات في النّظم السياسيّة من النّظم السلطويّة والديكتاتوريّة إلى نُظم انتقاليّة تعمل على التحوّل إلى الديموقراطيّة، وتسعى الدول في تلك المرحلة إلى العمل على تطبيق الإصلاح في مختلف مؤسسات الدولة، ومن أهم المؤسسات التي تخضع لعمليّة الإصلاح وسائلُ الإعلام.

ونجحت بعض النّظم خلال المرحلة الانتقاليّة في تحقيق إصلاحات حقيقيّة في وسائل الإعلام، مما عمل على دعم عمليّة التحوّل الديموقراطيّ، والبعض الآخر أجرى بعض التغييرات الشكليّة، دون تعديلات جوهريّة، ونتناول في ما يلي شرحًا للتغييرات التى طرأت على وسائل الإعلام ونّظم الاتصال في عدد من الأقاليم، وهي: وسط وشرق أوروبا، دول أمريكا اللاتينيّة، وأخيرًا دول جنوب وشرق آسيا.

أ. عمليّةُ الإصلاح الإعلاميّ في النّظم الانتقاليّة في وسط وشرق أوروبا:

تتناول الدّراساتُ التاليّة عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في النّظم الانتقاليّة في وسط وشرق أوروبا، بالتركيز على كيفيّة تأثير الانتقال السياسيّ في تلك الدول على وسائل الإعلام وتأثيرها على السياسات الإعلاميّة، وتأثير المِنح والاستثمارات الأجنبيّة على عمليّة الإصلاح الإعلاميّ.

أسهم سقوط النّظم الشيوعيّة بوسط وشرق أوروبا في إتاحة الفرصة لنمو النّظم الإعلاميّة المهنيّة، وكان الافتراضُ العام أنّ الصّحافة في تلك الدّول سوف تتبنّى القيم والمعايّير المهنيّة الخاصّة بالإعلام في الديموقراطيّات الغربيّة، لكنّ النموذج الليبراليّ Liberal Journalism Model لم ينجح في التطبيق، وذلك لاعتماد هذا النموذج على صحافة الحقائق Fact-Centered Journalism، وهي مخالفة تمامًا لما كان سائدًا في تلك النّظم، وهي الصّحافة الدفاعيّة Advocacy Journalism، إضافة إلى اختلاف السياق الثقافيّ والقيميّ لتلك الدّول عن الدّول الغربيّة[13].

وإن كان «بيكر Becker» توصّل إلى إمكانيّة دراسة الصّحافة في روسيا، خصوصًا في عصر «بوتين»، من خلال النموذج السلطوي الجديد Neo-Authoritarian Media Model، وقد أوضحت نتائج الدّراسة التي سعت إلى التعرّف على وضع حريّة الصّحافة في روسيا خلال عصر «بوتين»، أنّ النّظام السياسيّ الموجود في عصر «بوتين» أكثر تعقيدًا من السابق، فرغم التعدُّديّة الواضحة في الإعلام المطبوع، وإتاحة إمكانيّة الوصول إلى الصّحافة المطبوعة والسماح بقدرٍ من الحريّة

للإعلام المطبوع، فإنّ الدّولة -في المقابل- تمارس السيطرة على التليفزيون، وتعمل على التأثير في عدد من القضايا المحدودة، مثل الانتخابات، والشيشان، وتستغل التحوّل الاقتصاديّ الضعيف، وضعف الإجراءات القانونيّة، لفرض سيطرتها على عددٍ من القضايا[14].

وركّزت دراسة «سوكسد وباجومي لازار Sukosd, & Bajomi- Lazar» على التعرّف على أبعاد عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في دول وسط وشرق أوروبا، خصوصًا الموضوعات المتعلقة بحريّة الصّحافة خلال الفترة (1980 – 1990)، والقوانين والتشريعات خلال الموجة الأولى من الإصلاح. وأوضحت نتائج تلك الدّراسة أنّ الموجةَ الأولى من الإصلاح سعت إلى تحويل وسائل الإعلام المملوكة للدّولة إلى مجال الخدمة العامّة، والعمل على القضاء على مركزيّة ملكيّة وسائل الإعلام، والسماح بالملكيّة الخاصّة. وقد نجحت الموجةُ الأولى من الإصلاح في لعب دور حيّوي في ديموقراطيّة وسائل الإعلام، وبشكل غير مباشر في تطبيق الديموقراطيّة السياسيّة. لكن في المقابل عانت عمليّة الإصلاح من عدد من العوائق، من بينها ضعف المنافسة، واستمرار الضغط السياسيّ على وسائل الإعلام[15].

وقد اتّفق «جروس Gross» مع ما سبق من خلال دراسته التي تناولت أيضًا عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في دول أوروبا الشرقيّة، حيث أوضح أنّ النُّخبة السياسيّة الجديدة حرصت على استمرار سيطرتها على وسائل الإعلام المسموعة والمرئيّة، والتأثير على وسائل الإعلام المطبوعة، لذا تم تنظيم وسائل الإعلام في دول أوروبا الشرقيّة بشكل يتلاءم مع الفكر الجمعيّ والتوجُّه الأيديولوجيّ الذي حكم النّظام السياسيّ السابق، وسيطر الفكر القديم الخاصّ بأنّ دور وسائل الإعلام خدمة الحكومة أو الدّولة أو الحزب السياسيّ. ورغم دخول القطاع الخاصّ في المنظومة الإعلاميّة، فقد حرصت النُّخبة السياسيّة على استمرار سيطرة الدّولة على وسائل الإعلام[16]. وهو ما يتّفق مع ما أوضحه «جيبرال Jebril» من أنّه في عمليّة التحول الديموقراطيّ يوجد نظام هجين يجمع بين مؤسسات النّظام القديم التي توجد في ظل الدّولة الحديثة، بحيث يجتمع كلٌّ من الديموقراطيّين والسلطويّين في السلطة[17].

وقد أكد «ماركو Marko» على ما سبق، من خلال دراسته التي تناولت مراحل تطوّر عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في صربيا بعد انهيار النّظام الشيّوعي في نهايّة الثمانينات وبدايّة التسعينات. وهي التى شهدت تحولاً في سياسات الدّولة إلى ممارسات سلطويّة وتبنيّ قوانين وتشريعات غير ديموقراطيّة، وفي الوقت نفسه زاد عدد وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة المدعومة من قِبل المؤسّسات الدّوليّة. ورغم سعي الحكومات المتعاقبة إلى إقامة إطار تشريعي وقانوني متوافق مع القيم الأوروبيّة، فإنّها حرصت على استمرار سيطرتها على وسائل الإعلام[18].

واهتمّت دراسة «بافليك Pavlik» بتحليل عمليّة إعادة هيكلة وسائل الإعلام، خصوصًا التليفزيون في التشيك عقب انهيار النّظام الشيّوعي. وفي هذا السياق اهتمّ

كلٌّ من «سباركس وريدنج وبافليك» بتحديد النّظريّة المناسبة لتفسير عمليّة الإصلاح الإعلاميّ. وتوصل كل من «سباركس وريدنج Sparks & Readings» إلى أنّ أكثر النّظريات التي تُفسّر الوضع في التشيك هى نظريّة التغيير المحدود Theory of Limited Change، التي ترى أن النّظام القديم الذي يُسيطر على وسائل الإعلام هو المستمر دون تغييرات ملحوظة، سواء في المؤسسات أو الأشخاصّ. وأن النُّخبة البيروقراطيّة سوف تستمر في السيطرة على وسائل الإعلام، وإن كانت هذه السيطرة يحكمها عدد من العوامل، مثل درجة المنافسة، وقدرة القطاعات السياسيّة المهمّشة على تأسيس بدائل لوسائل إعلام الدّولة.

بينما أوضح «بافليك Pavlik« أنّ النّظريّة المناسبة لتفسير عمليّة التغيير التي تمّت في قطاع الإعلام في التشيك هي نظريّة التغيير الجوهريّ Theory of Substantive Change، التي ترى أنّه لا يوجد ارتباط بين النّظام القديم والجديد في ما يتعلّق بالبنيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لكن في ما يخص الأفراد، فإن هناك تفاعلاً بين القطاعات الجديدة، والمسؤولين في الدّولة، والمصالح الأجنبيّة، والعاملين في القطاعات المُختلفة، مما يؤثر في عمليّة التغيير[19].

وفي إطار تحليل العوامل المؤثّرة في السياسات الإعلاميّة، في ظل النّظم الانتقاليّة، ركّزت دراسة «باليستين Balcytiene» على تحليل السياسات الإعلاميّة في ثلاث دول: ليتوانيا، ولاتيفا، وأستونيا. وأوضحت نتائج الدّراسة أنّ وسائل الإعلام في هذه الدّول تحوّلت من الاحتكار إلى سوق إعلاميّة ليبراليّة وتنافسيّة. ولكن رغم حريّة واستقلاليّة وسائل الإعلام في تلك الدّول ووجود عدد من التشريعات التي تمنع الملكيّة السياسيّة لوسائل الإعلام، فإنّ وسائل الإعلام -في الواقع- حرصت على التكيُّف مع الأجندة السياسيّة[20].

تؤثر الدول الأجنبيّة خلال المراحل الانتقاليّة على عمليّة الإصلاح والتغيير داخل الدول، سواء من خلال المنح، أو الاستثمارات، وقد اهتمت الدّراسات في الماضي بدور العمليات الداخليّة والقوى الوطنيّة في عمليّة التغيير السياسيّ، لكن الوضع اختلف الآن، حيث بدأت الدّراسات تهتم بتأثير الدول الأجنبيّة، التى أصبح لها دورٌ متنامٍ في التأثير على النّظم الداخليّة في الدول[21].

وسعت دراسة «أنجاليكا Angelika» إلى التعرّف على تأثير الاستثمارات الأجنبيّة بعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتيّ. وأوضحت نتائج الدّراسة أنّ الاستثمارات الأجنبيّة أسهمت بشكل كبير في توفير الكثير من الموارد، وتحسين الإدارة، وفي زيادة الاستقلال عن النُّخبة السياسيّة المحليّة، وإن كانت لم تسهم -في الوقت نفسه- بخلق ثقافة صحفيّة مهنيّة قريبة من الإعلام الغربيّ. ورغم الاستقلال المادّي الذي تمتّعت به وسائل الإعلام، والذي جعلها مستقلة عن الضغوط السياسيّة أو التجاريّة، فإنّه حدّ من فاعليّة المجال العام، نتيجة سيطرة القطاع الخاصّ من خلال الاستثمارات الأجنبيّة.

وتحول عدد كبير من وسائل الإعلام إلى القطاع الخاصّ المحليّ، الذي اهتم بالتأثير السياسيّ، في أعقاب انسحاب الاستثمارات الأجنبيّة، مما انعكس على أهداف وسائل الإعلام التى ركّزت على دعم المالكين والدفاع عن مصلحتهم[22].

ب. عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في النّظم الانتقاليّة في دول أمريكا اللاتينيّة:

ركّزت الدّراسات الخاصّة بعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في أمريكا اللاتينيّة على الإصلاحات في البيئة التشريعيّة والقانونيّة، واهتمّت بالتأثيرات السلبيّة الناتجة عن ملكيّة القطاع الخاصّ، والسياسات التي اتّخذتها الحكومة (السياسات الشعبويّة Populism polices)، كوسيلة للحدّ من تأثير القطاع الخاصّ، ومركزيّة الملكيّة.

اهتمّ «وايسبورد Waisbord« بدراسة النّظام الإعلاميّ في أمريكا اللاتينيّة والعوائق التي تُحدّ من فاعليّة دوره في المجتمع، وأوضح أنّ أمريكا اللاتينيّة غنيّة بالمبادرات المدنيّة لدمقرطة وسائل الإعلام وحريّة التعبير، حيث إنّ النّظام الإعلاميّ متأثر بالسياسات السلطويّة ومركزيّة الملكيّة الخاصّه، والتأثير غير القانونيّ للحكومات والقطاع الخاصّ على وسائل الإعلام. مما يؤدي إلى تقييد حريّة النقاش والنّقد، وهو ما انعكس على الصّحافة التى لم تعد تُقدّم فقط مجالاً محدوداً من القضايا، لكن فشلت في إعطاء مساحة متساوية لمختلف الآراء[23].

سعت دراسة «ماكروري Macrori» إلى التعرّف على التغييرات الهيكليّة في التشريعات الإعلاميّة في الأرجنتين، والتوجّهات الإقليميّة في هذا المجال. وأوضحت نتائج الدّراسة أن البيئة الإعلاميّة في الأرجنتين تعاني من عدد العوائق، من بينها مركزيّة ملكيّة وسائل الإعلام، وقيام جهة واحدة بوضع التشريعات الإعلاميّة، وهي فقط المسؤولة أمام السلطة التنفيذيّة، كما أن التليفزيون الحكوميّ يعمل على نشر آراء الحكومة فقط، أكثر من تمثيل جميع وجهات النّظر في المجتمع[24].

واهتمّت الورقة البحثيّة الخاصّة بمركز الحوار الأمريكيّ Inter-American Dialogue بأبعاد عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في دول أمريكا اللاتينيّة والكاريبي. وأشارت إلى أن عمليّة الإصلاح تُركز على عدد من الموضوعات، من أهمّها مركزيّة ملكيّة وسائل الإعلام، حيث تؤثر التكتّلات الضخمة بشكل سلبيّ على وسائل الإعلام الضعيفة ماديًّا، أو المستقلة، إضافة إلى تقليل عدد المنافسين في السوق[25]. ونتيجة لاهتمام معظم دول أمريكا اللاتينيّة بتأثير ملكيّة القطاع الخاصّ في فاعليّة دور وسائل الإعلام في دعم التحول الديموقراطيّ، والمخاطر الناتجة عن مركزيّة الملكيّة. بدأ عدد من الحكومات تطبيق السياسات الشعبويّة Populism Policies، التي تهدف إلى الحدّ من تأثير القطاع الخاصّ، وملكيّة الشركات الضخمة لوسائل الإعلام، وهو نمط الملكيّة السائد في دول أمريكا اللاتينيّة. وكذلك تسعى هذه السياسات إلى

زيادة ميزانيّة الإعلام الحكومي، والعمل على تدعيم التشريعات التي تُعزّز من قوة السلطة التنفيذيّة وتأثيرها في المضمون الإعلاميّ.

واستعرضت نتائجُ الدّراسة الجدلَ الدائرَ بين الحكومات الداعمة للسياسات الشعبويّة في أمريكا اللاتينيّة، والمجتمع المدنيّ. وانقسم المجتمع المدنيّ بين مؤيّد ومعارِض لهذه السياسات، فالبعضُ يرى أن أكبر تحدٍّ لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ هو مركزيّة ملكيّة القطاع الخاصّ، وتأثيره على فاعليّة وسائل الإعلام، لذا يدعم السياسات الشعبويّة، بينما البعض الآخر يرى أنّ ملكيّة الدّولة تُحدّ من فاعليّة دور وسائل الإعلام في دعم الحكم الديموقراطيّ، لأنها تُعوّق من شفافيّة الحكومة والقدرة على المحاسبة[26].

وعانت دول أمريكا اللاتينيّة في أعقاب الانتقال السياسيّ من سيطرة القطاع الخاصّ على وسائل الإعلام كبديل عن ملكيّة الدّولة، وهو ما أوضحه «جارسيا Garcia« من خلال دراسته، مؤكدًا أنّ الشركات الإعلاميّة الضّخمة سيطرت على وسائل الإعلام في تلك المنطقة. واستعرض «جارسيا» عددًا من الفاعلين الكبار المسيطرين على الساحة الإعلاميّة، وهم: تيليفيزا Televisa (المكسيك)، جلوبو Globo (البرازيل)، كلارين Clarin (الأرجنتين)، فينفيوجين Venevision (فنزويلا)، كاراكول Caracol (كولومبيا)، تشيليفيجون Chilevision (تشيلي)، تي في آزاتيكا TV Azteca (المكسيك)، وآر سي إن RCN (كولومبيا). وتُعد المجموعات الإعلاميّة الثلاث الأولى من أكبر 50 صناعة إعلاميّة على مستوى العالم، بالتركيز على إجماليّ الدخل. وهذه المجموعات الإعلاميّة لا تمتلك فقط السيطرة الاقتصاديّة، وإنما تُسيطر على المعلومات والمضمون في المجال السياسيّ، وبالتالي يمارسون تأثيرًا قويًّا على المجتمع والمجال السياسيّ[27].

ج. عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في النّظم الانتقاليّة في دول جنوب شرق آسيا:

سعى عدد من الدّراسات إلى رصد والتعرّف على عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في دول شرق وجنوب آسيا في أعقاب عمليات الانتقال السياسيّ والقيود المفروضة عليها. واستعرض تقرير «اليونيسكو» الخاصّ بدور وسائل الإعلام المجتمعيّة Community Media مراحل عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في تايلاند، التي تأثّرت بحالة عدم استقرار، وانقسام النّظام السياسيّ داخل الدّولة. وبدأت حركة الإصلاح في أعقاب الأزمة السياسيّة عام ١٩٩٢، ونجحت في تمرير عدد من القوانين، لضمان حريّة التعبير، وحريّة وسائل الإعلام. ونجحت في الحفاظ على نسبة ٢٠٪ من التردُّدات الإذاعيّة لصالح الإذاعات المحليّة والمجتمعيّة غير الهادفة للربح. لكن لم تتحقّق هذه الإصلاحات بشكلٍ كاملٍ، لعدم وجود بناء قانونيّ وتشريعيّ يضمن تحقيق هذه القوانين، وهو ما يُوضّح أن عمليّة الإصلاح الإعلاميّ لا تتطلّب فقط إصلاحات على مستوى القوانين والتشريعات، لكنّها تحتاج أيضًا إلى التطبيق الفعليّ للسياسات[28].

واهتمّت دراسة «بروتين Brooten» بتحليل جهود إصلاح وتنمية وسائل الإعلام في كلٍّ من الفلبّين، وبورما (ميانمار)، حيث عانت كلتا الدّولتين من الكثير من القيود المفروضة على الخطاب السياسيّ. وأوضحت نتائج الدّراسة أنّ هناك فجوةً بين ما هو مكتوب في القوانين والدساتير، والتطبيق الفعليّ لها، فرغم اعتبار وسائل الإعلام في الفلبين الأكثر حريّةً في جنوب شرق آسيا، وتُصنّف بورما على أنها مُقيّدة نتيجة الرقابة الحكوميّة على وسائل الإعلام، إلا أنّ الطابع التجاريّ والعسكريّ لوسائل الإعلام في الفلبين فشل في تحقيق أهداف المجتمع، خصوصًا أهداف الجماعات المهمّشة أكثر من وسائل الإعلام في بورما. واختلف الوضع بشكل محدود في بورما، حيث إنّ الطابع الحكوميّ لوسائل الإعلام وفّر جزءًا من الحمايّة لوسائل الإعلام من ضغوط القطاع الخاصّ، مما سمح بتوازن أفضل بين حقوق الأفراد والجماعات[29].

وسعت دراسة «كيم Kim» إلى التعرّف على دور حركات المجتمع المدني في كوريا (الجنوبيّة)، وتوصّلت الدّراسة إلى نجاح الحركات الثوريّة في تحويل وسائل الإعلام الكوريّة من وسائل إعلام تمتلكها الحكومة إلى مؤسسات عامّة، بما يتلاءم مع تغيُّر الظروف السياسيّة والاجتماعيّة للدّولة. كما أوضحت نتائج الدّراسة أن الإصلاحات الديموقراطيّة أسهمت في وجود توسُّعات كمّيّة في وسائل الإعلام، وكيفيّة على مستوى الشكل والمضمون المقدّم في وسائل الإعلام. لكن رغم ازدهار حريّة الصّحافة في كوريا، وتصنيفها طبقًا لمنظمة Freedom House باعتبارها حرّة، فإنّ هذه الحريّة تتم في ظل ابتعاد الصّحفيّين عن انتقاد الممارسات غير الديموقراطيّة للحكومة، حيث ظلت حريّة واستقلاليّة الصّحافة في كوريا مرهونة بثقافة الغرف الإخباريّة والتهديدات غير المباشرة من الحكومة والنُّخبة السياسيّة[30].

ثانيًا: عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011:

شهدت وسائل الإعلام المصريّة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 الكثير من التغييرات؛ فعلى المستوى التشريعيّ صدر الإعلان الدستوريّ الذي ضمن حريّة الرأي والتعبير، لكن في المقابل تم استخدام التشريعات والقوانين كقيود على عمل وسائل الإعلام. وعلى المستوى السياسيّ تم إلغاء وزارة الإعلام، استجابةً لمطالبات الكثير، ثم تمّ إعادة الوزارة مرة أخرى، وعلى المستوى المهني زادت المظاهرات والاعتصامات التي طالبت بضرورة إصلاح وتغيير البيئة الإعلاميّة المصريّة والنّظام الإعلاميّ، وتحسين أحوال الصّحفيّين.

وبناءً على ما سبق تسعى الباحثة إلى استعراض عدد من الدّراسات التى تناولت السمات الخاصّة بالبيئة الإعلاميّة، ووسائل الإعلام والتغييرات التى تمت فيها خلال الفترات السياسيّة التالية:

سماتُ البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال ثورة 25 يناير 2011.

سماتُ البيئة الإعلاميّة المصريّة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 (أثناء حكم المجلس الأعلي للقوات المسلحة).

سماتُ البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي.

أ. سمات البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال ثورة 25 يناير 2011:

تُعدّ الثوراتُ من الأوقات الاستثنائيّة في أيّ مجتمع، لأنها تعمل على كسر البنيّة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة للمجتمع. وتُؤثّر الثورات على العلاقة التي تربط بين الصّحافة والدولة، مما يُؤثّر على دورها كوسيط في عمليّة التغيير الاجتماعيّ[31].

وتُعدّ وسائل الإعلام جزءًا أساسيًّا من عمليّة التحوُّل الديموقراطيّ في مصر، حيث عملت وسائل الإعلام على تقديم صورة متكامِلة حول الواقع الكئيب في الدولة، مما ساعد على تعميق وعي المصريّين، ودفع المصريّين إلى الانتباه بشكل أكبر إلى مطالب الجماعات المعارِضة[32]؛ لذا فقد سمحت وسائل الإعلام بتكوين مجال للتعبير عن الأفكار السياسيّة والآراء المعارِضة، رغم السيطرة الحكوميّة وغياب المشاركة السياسيّة الفعليّة، وهو ما يعني أنّ الحالة المصريّة تُمثّل انحرافًا عن المسار المُعتاد في ما يتعلق بعلاقة وسائل الإعلام بالدولة، حيث إنّ المسار المتوقّع للديموقراطيّة أن يُصاحِب العمليّة الليبراليّة وإصلاح وسائل الإعلام، تحوّل قويّ للديموقراطيّة ومجتمع مدني نشط، وسوق حُرّة، ونظام حزبي مُتعدِّد، لكنَّ الواقع المصريّ لم يتغيّر، سواء على مستوى البنيّة الاقتصاديّة أو السياسيّة أو الاجتماعيّة[33].

وهو ما أوضحته «سحر خميس Sahar Khamis» من خلال دراستها الخاصّة بتحليل البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال ثورة يناير 2011، التي أوضحت أنّ خطوات التغيير في الإعلام المصريّ أسرع كثيرًا من التحوُّلات في الساحة السياسيّة، مما أدّى إلى نمو غير متساوٍ بين حُريّة الصّحافة والحُريّة السياسيّة، حيث إنّ سرعة تطوّر حُريّة الصّحافة رغم العوائق، والقيود المفروضة، لم تكن تتساوى مع أيّ إصلاح سياسيّ حقيقيّ، أو ممارسات ديموقراطيّة حقيقيّة. ويُمكن تفسير هذه المعضلة من خلال مسمى «شيزوفرنيا الإعلام» Media Schizophrenia، التي تُعبّر عن الفجوة الواسعة بين الأصوات الناقدة والغاضبة، من خلال وسائل الإعلام البديلة، وبين الممارسات الديموقراطيّة الحقيقيّة، والمشاركة السياسيّة الفعليّة. وبالتالي، تعمل وسائل الإعلام صمامَ أمانٍ يسمح للمواطنين بالتعبير عن غضبهم وإحباطهم من المشكلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وغياب العدالة[34]؛ لذا استطاعت وسائل الإعلام أنْ تكونَ مجالاً/ سوقًا للأفكار، لتوفير الساحة للآراء المُختلفة، وبالتالي دعم المجتمع المدنيّ، ولذلك فقد لعبت دورًا فعّالاً في تشكيل المجال السياسيّ[35].

وسعَت دراسة «فاطيما العيسوي Fatima El Issawi» إلى التعرّف على الأدوار التي يقوم بها الصّحفيّون المصريّون في إطار تشكيل التحوّل السياسيّ المصريّ، وقد توصلت الدّراسة إلى حرص الصّحفيّين المصريّين على القيام بدور الرّقابة

Monitorial: وهو الدور الكلاسيكيّ الليبراليّ الخاصّ بوسائل الإعلام الموضوعيّة والحياديّة، التي تعمل على مراقبة السلطة. وعلى الرغم من أهميّة هذا الدور، فإنّه لم يتحقّق بشكل كبير، نتيجة ضعف القدرة على القيام بالتحقيقات وفقر المهارات المهنيّة. ومن الأدوار الأخرى التي حرص الصّحفيّون المصريّون على القيام بها الدور الخاصّ بالتسهيل Facilitative: الذي يشير إلى دور وسائل الإعلام في توفير مجال للمواطنين للتعبير، ويسمح لهم بالمشاركة السياسيّة من خلال وسائل الإعلام. وهذا الدور كان قصير المدى، وذلك نتيجة زيادة الاستقطاب في المشهد السياسيّ عقب الثورة، ودعم عدد من وسائل الإعلام أيديولوجيّات سياسيّة معيّنة في مواجهة أيديولوجيّات أخرى[36].

ب. سمات البيئة الإعلاميّة المصريّة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011:

شهد النّظامُ المصريُّ عددًا من التطوّرات المهمة على الصعيد السياسيّ والاتصاليّ في أعقاب الثورة المصريّة، في أثناء فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خصوصًا في الشهور الأولى، حيث اختفت وظيفة الحشد من معظم المواقع الإلكترونيّة، واهتمت هذه المواقع في المقابل بقضايا مثل بناء الدولة، وزيادة الوعي بالتطوّرات، والتحولات السياسيّة على الساحة الدوليّة. لكن هذه الحال لم تستمر فترةً طويلةً، نتيجة الصدامات والتوتُّرات بين الفاعلين والنشطاء السياسيّين من جهة، والقوات المسلحة والشرطة من الجهة الأخرى[37].

واتّسم النّظامُ الإعلاميّ المصريّ خلال هذه الفترة، باختلاف مدى حُريّة الصّحافة والإعلام، ففي أحيانٍ اتسعت بشكل كبير، وفي أحيانٍ أخرى اتّسمت بالتضييق، ويستعرض الجزء التالي مظاهر التقيّيد التي عانى منها النّظام الإعلاميّ المصريّ:

أوضحت «ناعومي صقر Naomi Sakr» أنّه خلال النصف الثاني من عام 2011، والشهور الأولى من 2012، استمرّت السيطرة القانونيّة على المؤسّسات الإعلاميّة والصّحفيّين والإعلاميّين، وزاد الهجوم على وسائل الإعلام، ورصدت لجنة حمايّة الصّحفيّين Committee to Protect Journalists 17 انتهاكًا للصحافة[38].

ومن المظاهر الأخرى، القبض على الصّحفيّين والمدونين، ومن بين هذه القضايا، قضيّة نبيل سند، الذي حُكم عليه بالسجن ٣ سنوات، لإهانة الجيش، عقب كتابته مقالة تحت عنوان «الجيش والشعب لم يكونوا إيد واحدة»، وتم العفو عنه لاحقًا في يناير ٢٠١٢، وتعرّض الكثير من الصّحفيّين والمدونين للمحاكمات العسكريّة. وإضافة إلى ما سبق، فقد سجّلت لجنة حمايّة الصّحفيّين Committee to Protect Journalists (CPJ)، أكثر من 100 قضيّة تعرُّض للصحفيّين والمدونين والمؤسّسات الإعلاميّة. ففي بداية مارس 2011، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إنذارًا إلى الصّحفيّين والمحرّرين يحظر نشر أو إذاعة أيّ (موضوعات، أخبار، أو تصريحات، أو شكاوى، أو إعلانات، أو صور) تكون متعلقةً بالقوات

المسلحة، أو قادة القوات المسلحة، دون استشارة مكتب الشئون المعنويّة، لأنّ هذه السلطات هي المسئولة عن مراجعة مثل هذه القضايا[39].

وشهد عام ٢٠١٢، حالاتٍ كثيرة من الاعتقالات، كعقابٍ على ممارسة الحق في حُريّة التعبير، ومن بين هذه الأمثلة: اعتقال عدد من نشطاء حركة «شباب ٦ أبريل»، بتهمة تعليق ملصقات تنتقد المجلس العسكريّ، واعتقال القياديّ العماليّ كمال الفيوميّ، عضو حركة الاشتراكيّين الثوريّين، على خلفية دعوته إلى المشاركة في الإضراب العامّ، للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة المصريّة، والتضييق على وسائل الإعلام المسموع والمرئيّ، سواء بالقوة الناعمة، أو بالتدخُّل المباشر أحيانًا.

وعلى الجانب القانونيّ، لم يصدر أيّ تشريع من شأنه تحسين وضع منظومة القوانين التي تُنظّم حُريّة التعبير، حيث ظلت عقوبة السجن مفروضة في قضايا النشر، وبقيت الموادّ المُقيّدة للحُريّات في كل من قانون العقوبات، وقانون تنظيم الصّحافة، وقانون إنشاء نقابة الصّحفيّين، وقانون الحفاظ على الوثائق الرسميّة للدولة وتنظيم نشرها، وقانون الإحصاء والتعداد، وقانون تنظيم الاتصالات، وقانون الرّقابة على الأعمال الفنيّة[40]. وفي المقابل تحوّل تصنيف مصر في حُريّة الصّحافة خلال عام ٢٠١١ من «غير حُرّة» إلى «حُرّة جُزئيًّا»، ويُمكن تفسير هذا التحوُّل في ضوء ظهور قنوات وصُحف جديدة، وانخفاض مستوى الرّقابة الذاتيّة، وانخفاض السيطرة التحريريّة المركزيّة على وسائل الإعلام القوميّة. وتم اتخاذُ عدد من الخطوات التي هدفت إلى إصلاح النّظام الإعلاميّ، مع بداية أحداث الثورة، وكان من بين هذه الخطوات إلغاء وزارة الإعلام، وتغيير عدد من القيادات ورؤساء التحرير للصُّحف التابعة للمجلس الأعلى للصّحافة، وإن كان هذا الوضع لم يستمر فترة طويلة، ففي يوليو من العام نفسه، تمّ تعيين وزير جديد للإعلام[41].

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة -القائم على إدارة شئون البلاد- في 30 مارس 2011 الإعلانَ الدستوريّ بعد وقف العمل بدستور 1971، وقد بلغ عدد مواده 63 مادة، وأكدت المادة (12) أنّ حُريّة الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره، بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير، في حدود القانون، والنقد الذاتيّ والنقد البنّاء ضمان لسلامة البناء الوطنيّ، كما كفلت مواد الإعلان الدستوريّ حُريّة الصّحافة من خلال المادة (13)، التي أكدت أنّ حُريّة الصّحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، وأن الرّقابة على الصّحف محظورة، وإنذارها، أو وقفها، أو إلغاؤها بالطريق الإداريّ محظور. ويجوز الاستثناء في حالة إعلان حالة الطوارئ، أو في زمن الحرب، بأنْ تُفرض على الصّحف والمطبوعات ووسائل الإعلام، رقابة مُحدّدة في الأمور التي تتّصل بالسلامة العامّة أو أغراض الأمن القوميّ، وذلك وفقًا للقانون[42].

وأعطى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الرُّخصة لست عشرة (16) محطة تليفزيونيّة، وأكد عدم ضرورة الحصول على تصريحات أمنيّة للحصول على

الرُّخصة، لكنْ في سبتمبر من العام نفسه منع أيّ رُخص جديدة للمحطات الفضائيّة، وأكد ضرورة اتّخاذ إجراءات قانونيّة ضد أيّ محطة تليفزيونيّة تتعرّض لاستقرار وأمن البلاد[43].

وأسهمت وسائلُ الإعلام الجديدة والمدونات في توفير المعلومات والصور للجمهور ولوسائل الإعلام التقليديّة، لذا تحوّلت وسائل الإعلام الجديدة إلى ساحة لحُريّة التعبير، واستطاع الصّحفيّون والمدونون أنْ يُحوّلوا مفهوم الرّقابة المدنيّة Civilian Oversight إلى واقع فعليّ، حيث قام عدد من الصّحف والمحطات التليفزيونيّة بدورها الرقابيً على مؤسّسات الدولة[44]. وساعدت وسائل الإعلام الجديدة في ظهور ثقافة صحافة المواطن Citizen Journalism، حيث ساعدت المواطنين على الوصول إلى مصادر المعلومات المُختلفة، والتعبير عنها من خلال الإنترنت[45].

وأوضحت إيناس أبو يوسف أنّ المشهد الإعلاميّ المصريّ، بشكلٍ عامّ، اتّسم بالتالي: (١) غياب الإطار الدستوريّ والقانونيّ الذي يحمي حُريّة الإعلام وتحقيق مبدأ الحق في الاتصال. (٢) عدم وجود سياسة إعلاميّة تُنظّم قواعد الملكيّة ومنع الاحتكار لمؤسّسات العمل الإعلاميّ في مصر. (٣) تزاوج المصالح السياسيّة والحزبيّة مع ملكيّات بعض القنوات الفضائيّة، وهذه الظاهرة غير متكرّرة، سوى في بعض الدول العربيّة، فجميع النّظم السياسيّة في العالم لا تُجيز امتلاك الأحزاب السياسيّة قنوات تليفزيونيّة. (٤) الفشل حتى الآن في وضع رؤيّة لإعادة هيكلة الإعلام الحكوميّ، بما يضمن دمقرطة هذه المؤسّسات الإعلاميّة وتحويلها إلى إعلام خدمة عامَّة، الذي يرتكز على آليّات التنظيم الذاتيّ، وإلغاء التدخُّل الحكوميّ من المعادلة الإعلاميّة[46].

ج. سمات البيئة الإعلاميّة المصريّة خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي:

في يونيو 2012، انعقدت أولى انتخابات رئاسيّة، التى انتهت في المرحلة الثانيّة بين المرشحَين محمد مرسي، ممثل حزب الحُريّة والعدالة، وأحمد شفيق. وانتهت الانتخاباتُ بفوز محمد مرسي، ممثل حزب الحُريّة والعدالة، التابع للإخوان المسلمين، وانتقلت السلطة التنفيذيّة بهذا الشكل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى قيادة مدنيّة جديدة.

وتعرّضت حكومة «مرسي» منذ الأيام الأولى لانتقادات كثيرة من جانب الصّحافة والإعلام، ووصل الأمر إلى وصفه بأنه مثل «مبارك»، نتيجة محاولة الحكومة السيطرة على (أو منع) المعلومات، وهو ما جعل الكثيرَ من المنظمات الحقوقيّة، مثل منظمة «صحفيّين بلا حدود» Reporter Without Borders تُظهر قلقَها من أفعال الحكومة التي تعمل على تقييد وسائل الإعلام[47]. وهو ما انعكس على تراجع تصنيف مصر خلال عام 2012 في مقياس حُريّة الصّحافة، التابع لمنظمة «بيت الحُريّة» Freedom House، حيث تغيّر التصنيف من «حُرّة جزئيًّا» إلى «غير حُرّة»[48].

وأسهمت تطورات كثيره في التأثير السلبيّ على وضع وسائل الإعلام والصّحافة في مصر، فعلى الجانب القانونيّ تعرّضت مسوّدة الدستور منذ البداية لانتقادات كثيرة من جانب وسائل الإعلام، فرغم تأكيد مُختلَف مواد الدستور على حُريّة الصّحافة، لكنّه ترك الصّحفيّين عُرضةً للعُقوبات المشدّدة التي تتضمّن عقوبات السجن[49]، وفي الوقت نفسه استخدم قوانين التشهير، وإهانة الرئيس، وازدراء الأديان، بشكل مُبالَغ فيه، كوسيلة لتقيّيد الصّحفيّين، فطبقًا للشبكة العربيّة لمعلومات حقوق الإنسان ANHRI، فإنّ أول 200 يوم من حُكم الرئيس محمد مرسي شهدت أكبر عدد من دعاوى التشهير ضد الصّحفيّين والناشطين، بتهمة إهانة الرئيس، ولم يتوقف الأمر على الصّحفيّين، وإنما امتد إلى المؤسّسات الإعلاميّة، حيث تم اتهام صحف «المصريّ اليوم»، و«الفجر»، و«التحرير»، وقناتي «الفراعين» و«القاهرة والناس»، بإهانة الرئيس أيضًا[50].

وكان من بين القيود القانونيّة الأخرى، أنّ القانون أجاز حُريّة إصدار وتملُّك الصّحف بجميع أنواعها بمجرد الإخطار، لكنّه أحال إنشاء محطات البث الإذاعيّ والتليفزيونيّ والوسائط الرقميّة إلى ما ينظمه القانون، مما فتح المجال للقيد على حُريّة إنشائها، وبالتالي على حُريّة الإعلام[51]، إضافة إلى تغيير مجلس الشورى، الذي سيطرت عليه نسبة 60% من التيارات الإسلاميّة، رؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات وسائل الإعلام القوميّة، مما أثار انتقادات كثيرةً من وسائل الإعلام[52].

ومن بين أشكال الانتهاكات الأخرى، كان مقتل الصّحفيّ الحسينيّ أبو ضيف، مراسل جريدة «شعب مصر»، أثناء تغطيته «مظاهرات الاتحاديّة»، وقيام عدد من أنصار ومؤيدي تيارات الإسلام السياسيّ بحصار مدينة الإنتاج الإعلاميّ، احتجاجًا على تجاوزات بعض المؤسّسات الإعلاميّة[53].

وارتفعت حدّة خطاب الاستقطاب السياسيّ في المجتمع، الذي انعكس بطبيعة الحال على الخطاب الإعلاميّ، وعلى السياسات التحريريّة لكثير من وسائل الإعلام، سواء المملوك منها للدولة، أو وسائل الإعلام الخاصّة.

الإطارُ المنهجيّ للدّراسة:

مشكلةُ الدّراسة:

تسعى هذه الدّراسة إلى: **رصد وتحليل رؤيّة النُّخبة الإعلاميّة المصريّة في عمليّة الإصلاح الإعلاميّ بمصر في أعقاب ثورة 25 يناير، والكشف عن أولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ التنظيميّة، والاقتصاديّة، والقانونيّة، والموضوعات الخاصّة باستقلاليّة وسائل الإعلام وحقوق الصّحفيّين.**

أسئلةُ الدّراسة:

تسعى هذه الدّراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيسيّ، وهو:

أولاً: ما رؤيّةُ النُّخبة الإعلاميّة المصريّة لأولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

وينقسم هذا السؤالُ الرئيسيّ إلى عدد من الأسئلةِ الفرعيّة، وهي:

أ. ما الأولويّات التنظيميّة لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

ب. ما الأولويّات الاقتصاديّة لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

ج. ما الأولويّات القانونيّة لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

د. ما الأولويّات الخاصّة باستقلاليّة وسائل الإعلام في عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

ه. ما الأولويّات الخاصّة بحقوق الصّحفيّين في عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

منهجُ الدّراسة، وأدوات جمع البيانات:

تهدفُ هذه الدّراسة إلى التعرّف على أولويّات عمليّةِ الإصلاحِ الإعلاميّ بناءً على رؤى النُّخبة الإعلاميّة المصريّة واتساقًا مع الهدف الأساسيّ من الدّراسة تعتمد الباحثةُ على المنهج الكيفيّ Qualitative Method، وذلك لما يُوفّره هذا المنهج، حيث يسمح بدراسة الظاهرة في واقعها الراهن، وفي إطار سياقها الكليّ[54]، وذلك باستخدام المقابلات المتعمّقة شبه المقنّنة Semi-Structure In-depth Interview مع عيّنةٍ من النُّخبة الإعلاميّة والأكاديميّة المهتمّة بعمليّة الإصلاحِ الإعلاميّ، وذلك للإجابة عن الأسئلة البحثيّة.

وتُعدُّ المقابلات المتعمّقة إحدى أهم أدوات جمع البيانات في البحوثِ الكيفيّة[55]، والمقابلات غير المقنّنة هي أحد أنواع المقابلات المتعمّقة، وتوصف بأنها مقابلات مرنة، حيث يستطيع الباحثُ من خلالها أنْ ينفذ خلف الإجابات المبدئيّة، وأن يعيد توجيه البحث بناءً على البيانات التي يوفّرها المبحوثُ، وأنْ يُعدّل من الأسئلة، مما يضيف إلى النتائج النهائيّة[56].

وقد اعتمدت الباحثةُ في تحليل البيانات التى تمّ الحصولُ عليها من خلال المقابلة المتعمّقة، على مدخل التحليل الموضوعيّ Thematic Analyisis Approach،

وهو مدخل وصفيّ كيفيّ مستقل يهدف إلى تحديد وتحليل والكشف عن الموضوعات الموجودة داخل البيانات، ويعمل على تنظيم ووصف البيانات الموجودة بشكل مفصل[57]علي اساس الموضوعات التنظيمية والأساسية والبحث عن الأنماط المتكرّرة من المعاني، ويتميّز التحليلُ الموضوعيّ بأنّه لا يحتاج إلى مداخل نظريّة، مثل باقي الأدوات البحثيّة[58].

مجتمعُ وعيّنةُ الدّراسة:

يتمثّل مجتمعُ الدّراسة في النُّخبة الإعلاميّة المصريّة، وقد رُوعي تمثيلُ الموضوعات المُختلفة (الأكاديميّين، والمهنيّين: أيّ الممارسين للمهنة)، وقد اعتمدتْ الباحثةُ على إجراء (12)• مقابلة متعمّقة شبه مقنّنة خلال الفترة من أكتوبر 2016 إلى فبراير 2017، وقد تمّ تسجيلُ هذه المقابلات صوتيًّا، وتحليلها كيفيًّا وفقا لمدخل التحليل الموضوعي Thematic Analysis.

نتائجُ الدّراسة:

أولاً: ما رؤيّة النُّخبة الإعلاميّة المصريّة لأولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

أوضحت نتائجُ تحليل المقابلات المتعمّقة الاتفاق بين النُّخبةِ على عددٍ من الأولويّات لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر. ومن حيث ترتيب الأهميّة جاءت الأولويّات المتعلقة بتفعيل دور النقابة، سواء كانت الخاصّة بالصّحفيّين أو العاملين بمجال الإعلام، وكذلك الأدوار الخاصّة بالجهات المنظمة للعمل الإعلاميّ طبقًا لـ(قانون التنظيم المؤسسيّ للصّحافة والإعلام) في مقدمة الاهتمامات. وأوضحت النتائج أيضًا الاهتمام بالجانب الاقتصاديّ في عمليّة الإصلاح الإعلاميّ، حيث يجب أنْ يبدأ التعامل مع المؤسّسات الإعلاميّة باعتبارها مؤسسات اقتصاديّة. وجاء في المرتبة التالية الأولويّات القانونيّة والخاصّة بضرورة تفعيل القوانين لضمان الحُرّيات الأساسيّة، وكذلك استقلاليّة وسائل الإعلام، سواء عن النّظام السياسيّ أو تأثير القطاع الخاصّ.

وأشارت النتائج إلى قلة الاهتمام بالتركيز على حقوق الصّحفيّين، سواء الماديّة أو الوظيفيّة، باعتبارها من أولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ.

وبالتالي، تتركز أولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر على الموضوعات التالية:

- اهتمام النُّخبة بالقواعد المنظمة للعمل الإعلاميّ وتفعيل دور هذه الجهات، وقد ركزوا على دور النقابة، سواء نقابة الصّحفيّين أو نقابة الإعلاميّين، وميثاق الشرف الصّحفيّ.

- تأكيد النُّخبة ضرورة التعامل مع المؤسّسات الإعلاميّة بشكل اقتصاديّ واستثماريّ، وذلك لمواجهة المشكلات التي تعاني منها المؤسّساتُ الإعلاميّة القوميّة، سواء ماسبيرو أو الصّحف القوميّة.
- تركيزُ النُّخبة على القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلاميّ، وضرورة توفير الضمان القانونيّ للحريات وتداول المعلومات.
- اهتمامُ البعض بالعناصر المتعلقة باستقلاليّة وسائل الإعلام عن الضغوط السياسيّة من جانب الدولة أو الضغوط الاقتصاديّة من جانب القطاع الخاصّ.
- وفي مرتبة متأخرة، جاء اهتمام النُّخبة بالقضايا ذات الصلة بحقوق الصّحفيّين، سواء الماديّة أو الوظيفيّة أو القضايا المتعلقة بالمؤسسات التعليميّة، وهي دور كليّات الإعلام. ويوضح الجدول رقم (1) الموضوعات الخاصّة بأولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر، طبقًا لآراء النُّخبة.

جدول رقم (1) تحليل لرؤية النخبة الإعلامية المصرية لأولويات عملية الإصلاح الإعلاميّ

الموضوعات التنظيميّة Organinzing Themes	الموضوعات الأساسيّة Main Themes
الأولويّات التنظيميّة	النقابة. التنظيم الجديد الخاصّ بوسائل الإعلام طبقًا لمشروع قانون الإعلام الجديد. ميثاق الشرف.
الأولويّات الاقتصاديّة	مشكلات المؤسّسات الإعلاميّة القوميّة. المؤسّسات الإعلاميّة باعتبارها مشروعًا استثماريًّا. تحويل نمط ملكيّة وسائل الإعلام القوميّة إلى نموذج الخدمة العامّة.
الأولويّات القانونيّة	تفعيل القوانين الخاصّة بالإعلام في دستور 2014. الضمانات القانونيّة لحريّة الإعلام. قانون المعلومات.
الأولويّات الخاصّة باستقلاليّة وسائل الإعلام	استقلال وسائل الإعلام عن تأثير القطاع الخاصّ.
الأولويّات الخاصّة بحقوق الصّحفيّين	الحقوق الماديّة للصحفيّين. (المرتبات والتأمينات والمعاشات).

أ. ما الأولويّات التنظيميّة لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

أوضحت نتائج الدّراسة أنّ الأولويّات التنظيميّة تحظى بأهميّة لدى النُّخبة الإعلاميّة المصريّة وتأتي على قائمة أولويّات عمليّة الإصلاح الإعلامي، وفقًا لرأي النُّخبة الإعلاميّة، وقد أشارت نتائج الدّراسة إلى أنّ الأولويّات التنظيميّة تُركز على أكثر من قضيّة، وهي: دور النقابة، والهيئة الوطنيّة للصّحافة، وميثاق الشرف الصّحفيّ.

1. نقابة الصّحفيّين/ نقابة الإعلاميّين:

أكّد كلٌّ من علاء عريبي، وحسن حامد، ومحمود خليل، ونبيل زكي، أهميّة دور النقابة، وضرورة تفعيل نقابة الإعلاميّين، وذلك لدورها في محاسبة الإعلاميّين، وكذلك أهميّة الاعتراف بدور النقابة في الدفاع عن الصّحفيّين وحقوقهم. وقد أوضح نبيل زكي أهميّة «دعم نقابة الصّحفيّين والاعتماد عليها وحدها في محاسبة الصّحفيّ الذي يُخطئ»، كما أشار محمود خليل إلى ضرورة وجود «تنظيم واضح للتشكيلات النقابيّة التى تجمع الإعلاميّين، سواء في ما يتصل بنقابة الصّحفيّين أو النقابة المُزمع إنشاؤها للإعلاميّين».

2. التنظيم الجديد الخاصّ بوسائل الإعلام طبقًا لمشروع قانون الإعلام الجديد:

أشار كلٌّ من مكرم محمد أحمد، ونبيل زكي، إلى ضرورة وجود معايير واضحة لاختيار أعضاء الهيئة الوطنيّة للصّحافة، وأن تتضمّن هذه المعايير تمثيل مختلف اتجاهات الرأي العامّ في مصر، وإضافة إلى تأكيد دور هذه الهيئة في تعيين رؤساء التحرير للصّحف، حيث أشار مكرم محمد أحمد إلى أن «هذه الهيئة تُعيّن رؤساء التحرير بعقد مشروط، أي لفترة زمنيّة إذا نجح يستمر، وإذا لم ينجح يتم تغييره، مثلما هو موجود في جميع أنحاء العالم».

3. ميثاقُ الشرف:

اتّفق كلٌّ من فاروق جويدة، ومحمود خليل، ونبيل زكي، على ضرورة تفعيل ميثاق الشرف الصّحفيّ، وأكد محمود خليل ضرورة وجود «ميثاق شرف إعلاميّ يتابع أداء العاملين في المهنة وأداء النوافذ الإعلاميّة المُختلفة». وأكد أحمد أبو زيد ضرورة تطبيق ميثاق الشرف الصّحفيّ[59].

ب. ما الأولويّات الاقتصاديّة لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

أوضحت نتائج الدّراسة اهتمام النُّخبة الإعلاميّة المصريّة بالأولويّات الاقتصاديّة في عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر، التى تنوّعت ما بين علاج للمشكلات الاقتصاديّة التى تعاني منها وسائل الإعلام القوميّة، التى تعوقها عن القيام بدورها بفاعليّة، وبين الموضوعات الخاصّة بتأثير نمط الملكيّة على حريّة واستقلاليّة وسائل الإعلام، وضرورة تحويل نمط الملكيّة من الملكيّة الحكوميّة، إلى نمط الخدمة العامّة، أسوة بالدول الغربيّة، مثل إنجلترا وألمانيا.

1. مشكلات المؤسّسات الإعلاميّة القوميّة:

أوضحت نتائج الدّراسة أنّ أولويّة عمليّة الإصلاح الإعلاميّ لا بد أن تنطلق من البُعد الاقتصاديّ، خصوصًا أنّ اساس المشكلات التى تُعاني منها المؤسسات الإعلاميّة،

وبخاصّة القوميّة، هي مشكلات اقتصاديّة تتعلق بالديون المتراكمة، والعدد الهائل من العاملين، والتوزيع المنخفض، وغياب الإيرادات الإعلانيّة، حيث أوضحت أمينة شفيق أنّ « جوهر مشكلات الصّحافة والإعلام الآن يكمن في تدهور الموارد الإعلانيّة، التى كانت تعتمد عليها الصّحف في تمويلها[60]».

2. المؤسّسات الإعلاميّة باعتبارها مشروعًا استثماريًّا:

اتّفق كلٌّ من حسن أبو طالب وعلاء عريبي على أنّ التركيز على الموضوعات الاقتصاديّة لا بد أنْ يكون على أولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ، حيث أشار علاء عريبي إلى ضرورة «التعامل مع الأداة الإعلاميّة باعتبارها مشروعًا استثماريًّا». وأوضح حسن أبو طالب أنّ «الأداء الاقتصاديّ السيّئ، والإعلانات المحدودة، والعدد الكبير من العاملين والتكلفة الماليّة المرتفعة، والتوزيع القليل، تؤدي إلى أداء اقتصاديّ ضعيف».

وقد أكد كلٌّ من فاروق جويدة، ومحمد شومان، ونبيل زكي ضرورة علاج المشكلات التى تُعاني منها المؤسّسات الإعلاميّة القوميّة. وأشار نبيل زكي إلى أنّ «علاج المؤسّسات الصّحفيّة يبدأ من إعفاء الصُّحف من الديون المتراكمة عليها». وقد ذكر فاروق جويدة: «لا أعتقد أنّ هذه المؤسّسات يمكنها أنْ تحل مشكلاتها، بعيدًا عن دعم مالي كبير من الدولة». وهو ما اختلف معه حسن حامد، الذي أكد أنّ نقطة البدايّة تكون من تحديد ماذا نريد من المؤسّسات القوميّة، خصوصًا ماسبيرو، ثم يأتي موضوع التمويل: «التمويل من وجهة نظري هو آخر حاجة، لا بد في البداية من تحديد ما الذي أريد فعله، وتحديد ما هو مطلوب».

3. تحويل نمط ملكيّة وسائل الإعلام القوميّة إلى نموذج الخدمة العامّة:

اشار محمد شومان إلي انه يتفق تماما مع نموذج الخدمة العامه ويؤيده، وقد أضاف حسن أبو طالب أنّ إعادة تهذيب نمط الملكيّة لا بد أنْ يتمّ في إطار قانونيّ وتشريعيّ يكون مُلزمًا للجميع.

ج. ما الأولويّات القانونيّة لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

أشارت النُّخبة الإعلاميّة المصريّة إلى ضرورة الاهتمام بالإطار التشريعيّ والقانونيّ المنظّم لعمل وسائل الإعلام المصريّة، وقد أكدت أنّ المشكلة لا تكمن في عدم وجود موادّ أو قوانين تحمي حريّة الصّحافة أو استقلالها، إنّما تكمن المشكلة الأساسيّة في غياب التفعيل أو التطبيق لهذه القوانين.

1. تفعيل القوانين الخاصّة بالإعلام في دستور 2014:

ركّز كلٌّ من فاروق جويدة، وفهمي هويدي، ومحمد شومان، ومحمود خليل، ونبيل زكي، على ضرورة الإسراع في إصدار وتطبيق وتفعيل القوانين الجديدة (قانون

التنظيم الموحّد للصحافة والإعلام)، التى تُنظّم العمل الإعلاميّ، وتُترجم ما جاء في دستور 2014. وهو ما اتّفق معه بهاء أبو شقة، الذي أشار إلى أهميّة تفعيل الموادّ الموجودة في الدستور، وأكد ضرورة أنه «لا بد من إصلاح المنظومة التشريعيّة التى تحكم هذه الأمور، وبما يضمن الإصلاح الحقيقيّ المنشود[61]».

2. الضمانات القانونيّة لحريّة الإعلام:

اتّفق كلٌّ من فهمي هويدي، ونبيل زكي، على ضرورة تفعيل الضمانات القانونيّة الخاصّة بحماية الحريات العامّة، خصوصًا حريّة الإعلام، التى تعني «حقّ وسائل الإعلام المُختلفة في عرض ونشر كل ما يهم الناس معرفته دون رقابة أو قيود حكوميّة[62]». وأكد فهمي هويدي «ضرورة تعديل القوانين التى تؤدي إلى ترهيب الصّحفيّين وتخويفهم» وهو ما اتّفق معه محمود غلاب من أنّ «عدم حبس الصّحفيّين في قضايا النشر هو الحصانة الوحيدة للصحفيّ للتعبير عن رأيه[63]».

3. قانون المعلومات:

وأبرز محمود خليل ضرورة اعتماد التشريعات الإعلاميّة على المفهوم الخاصّ بحريّة الوصول إلى المعلومات، وهو ما اوضحه مكرم محمد أحمد من أنّه يجب أنْ يكون هناك قانون لتداول المعلومات «وأنّ اختصار قانون المعلومات في سطر لا يأتي بالمعلومات».

د. ما الأولويّات الخاصّة باستقلاليّة وسائل الإعلام في عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

أوضحت نتائج الدّراسة اهتمام النُّخبة بموضوع تأثير نمط الملكيّة الخاصّة على فاعليّة دور وسائل الإعلام والمخاطر المترتّبة على الدمج بين رأس المال والسلطة، لذا جاء من أولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ، وفقًا لآراء النُّخبة ضرورة تأكيد الحفاظ على استقلاليّة وسائل الإعلام.

1. استقلال وسائل الإعلام عن تأثير القطاع الخاصّ:

اتّفق كلٌّ من رفعت السعيد، وفاروق جويدة، ومحمود خليل، على أهميّة استقلاليّة وسائل الإعلام، وذلك لضمان الارتفاع بمستوى الأداء المهنيّ، لكن ركّز كلٌّ من رفعت السعيد وفاروق جويدة على تأثيرات القطاع الخاصّ على وسائل الإعلام، وضرورة فصل رأس المال عن وسائل الإعلام. وأشار فاروق جويدة إلى «أهميّة ترشيد الإعلام الخاصّ، من حيث تدخُّل رأس المال الأجنبيّ، بحيث لا يتحول إلى منابر لحساب جهات وتيارات سياسيّة، سواء داخليّة أو خارجيّة»، وهو ما اتّفق معه مريد صبحي الذي أشار إلى أنّ «الإعلام تحريضيّ وناقم وساخط على كل شيء، ولا يرى سوى الصورة السوداء، فهو يُمثّل أصحاب رؤوس المال ومصالحهم التى لا تلتقي مع مصلحة الوطن والنّظام[64]».

ه. ما الأولويّات الخاصّة بحقوق الصّحفيّين في عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011؟

أبرزت نتائج الدّراسة ضعف اهتمام النُّخبة الإعلاميّة بالموضوعات الخاصّة بحقوق الصّحفيّين، باعتبارها من أولويّات عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر، حيث جاءت في مرتبة متأخرة، مقارنة بباقي الأولويّات.

1. الحقوق الماديّة للصّحفيّين (المرتبات والتأمينات والمعاشات):

أكّد كلٌّ من علاء عريبي ومكرم محمد أحمد أهمية الموضوعات المتعلّقة بحقوق الصّحفيّين، وكونها أولويّة لعمليّة الإصلاح الإعلاميّ، حيث أوضح علاء عريبي «ضرورة زيادة مرتبات العاملين خصوصًا في الصّحف، وتأمين معاشاتهم عند التقاعد، بما ينجيه من الانزلاق إلى المساوئ»، وهو ما أكّده مكرم محمد أحمد من «أنّه إذا كان الصّحفيّ لا يتقاضى راتبًا، ولا تُقدم له تأمينات ولا يتم الوفاء بحقوقه، فإن ذلك لا يُنتج صحافة محترمة».

مُناقشة نتائج الدّراسة:

سَعَت هذه الدّراسة إلى التعرّف على رؤيّة النُّخبة الإعلاميّة المصريّة حول عمليّة الإصلاح الإعلاميّ في مصر عقب ثورة 25 يناير، وماهية المجالات والموضوعات التى تحتاج إلى عمليّة تعديل أو تغيير. وقد اتّفقت نتيجة الدّراسة مع ما أبرزته نتائج الدّراسات السابقة حول أهميّة عمليّة الإصلاح الإعلاميّ، خصوصًا في ظل المراحل الانتقاليّة، فمع اندلاع ثورة 25 يناير، زادت المطالبات بضرورة إصلاح الإعلام المصريّ، خصوصًا وسائل الإعلام القوميّة.

وقد أشارت نتائج الدّراسة إلى عدد من الموضوعات والمجالات التى تحتاج إلى إصلاح وإعادة هيكلة في وسائل الإعلام، حتى تقوم بدورها بفاعليّة في عمليّة الانتقال السياسيّ للديموقراطيّة.

وركّزت الدّول في منطقة وسط وشرق أوروبا على الموضوعات الخاصّة بالملكيّة، وتحويل نمط الملكيّة من الحكوميّة إلى نمط الخدمة العامّة[65]. وهو ما اتّفق مع ما طرحه محمد شومان حول ضرورة تحويل ملكيّة ماسبيرو من الملكيّة الحكوميّة إلى نمط الخدمة العامّة، وإنْ كانت القوانين تعوق القيام بذلك. وقد قامت مصر باتّخاذ خطوات فعليّة نحو تغيير نمط الملكيّة، من خلال إلغاء وزارة الإعلام، ثم عودتها مرة أخرى وتعيّين وزير للإعلام وإلغاء الوزارة نهائيا في نهاية عام 2014.

اهتمّت الدّول في منطقة أمريكا اللاتينيّة، كما أوضحت نتائج الدّراسة، بالتغيير والإصلاح على مستوى البيئة القانونيّة والتشريعيّة، وهو ما اتّفق مع ما أبرزته نتائج الدّراسة التى أكدت ضرورة تفعيل القوانين والمواد الموجودة في الدستور، التى تضمن حريّة واستقلاليّة وسائل الإعلام. لكن أشارت هذه النتائج إلى بُعد آخر، وهو

وجود الإطار القانونيّ والتشريعيّ المنظم والضامن لحريّة وسائل الإعلام في مصر، لكن دون تفعيل، وهو ما يعكس مشكلة الفجوة الموجودة بين المواد القانونيّة والتطبيق الفعليّ لها De facto Vs De Jure، ويؤكد أهميّة الدولة التى تلعب دورًا محوريًّا في تشكيل النّظام الإعلاميّ داخل أيّ مجتمع، إضافة إلى السياق الخاصّ بالموروثات السياسيّة وبنية المؤسّسات والثقافة[66]. وهو ما أكّدته سحر خميس من أنّ كل رؤساء مصر حرصوا على السيطرة المباشرة على وسائل الإعلام[67].

واتفق ما طرحته النُّخبة الإعلاميّة المصريّة حول ضرورة استقلاليّة وسائل الإعلام من ضغوط القطاع الخاصّ، مع ما توصّلت إليه نتائج الدّراسات الخاصّة بمنطقة أمريكا اللاتينيّة ودول الكاريبي، التى أكدت وجود تأثيرات سلبيّة ناتجة من مركزيّة ملكيّة وسائل الإعلام وسيطرة القطاع الخاصّ، مما يؤثر على الوسائل الإعلاميّة المستقلة أو ذات الموارد الماليّة الضعيفة[68].

وأشارت نتائج الدّراسة إلى عدد من الموضوعات التى لم تتناولها الدّراسات السابقة، وهي الموضوعات التنظيميّة الخاصّة بدور النقابة ومواثيق الشرف، إضافة إلى حقوق الصّحفيّين الماديّة. حيث تُعد نقابةُ الصّحفيّين الجهة الوحيدة المسموح بها في إطار الدستور، وهي لا تُمثل كل الصّحفيّين، وإنما تُمثّل فقط المسجلين بها من الذين يعملون في الصّحافة المطبوعة فقط[69]، ولذا اهتمّت نتائج الدّراسة بتأكيد أهميّة تفعيل دورها للدفاع عن الصّحفيّين، وكذلك تم التركيز على نقابة الإعلاميّين وضرورة إنشائها كوسيلة لضمان محاسبة الإعلاميّين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجعُ العربيّة:

1. أبو زيد، أحمد. (2013، يناير 1). لوجه الله: حريّة الصّحافة والإعلام مسئوليّة وأمانة. الوفد. Retrieved From: alwafd.org/-مسئوليّة-والإعلام-الصّحافة-حريّة-342877/ابوزيد-احمد وأمانة
2. أبو شقة، بهاء. (2016، يونيو 23). كلمة العدل: حريّة الصّحافة في الثورة التشريعيّة. *الوفد*. Retrieved From: http://alwafd.org/essay/12160
3. أبو يوسف، إيناس. (2012). اتجاهات الإعلاميّين المصريّين نحو إعادة هيكلة إعلام الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة ميدانيّة على عيّنة من الإعلاميّين بالصّحف القوميّة واتحاد الإذاعة والتليفزيون. *المجلة المصريّة لبحوث الإعلام*. عدد خاصّ.
4. الشبكة العربيّة لمعلومات حقوق الإنسان. (2013، مايو). استنساخ القمع: حريّة التعبير في مصر والعالم العربيّ. ص 30 – 48 . Retrieved From: http://www.anhri.net/wp-content/2014/05/-استنساخ-القمع-التقرير-السنوي-لحريّة-التعبير-في-مصر-والعالم-العربي.pdf
5. الشبكة العربيّة لمعلومات حقوق الإنسان. (2013، مايو). حُريّة التعبير في مصر والعالم العربيّ: التقرير السنويّ لعام ٢٠١٢. Retrieved:http://anhri.net/wp-content/uploads/2013/05/
6. شعبان، ممدوح. (2014، يوليو 10). خواطر القلم: حريّة الإعلام والأمن القومي، *الأهرام*. Retrieved From: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/304730.aspx.
7. شفيق، أمينة. (2016، مارس 25). أزمة الصّحافة الحزبيّة. *الوفد*. Retrieved From: http://alwafd.org/essay/7987
8. صبحي، مريد. (2016، أكتوبر 15). كلام والسلام: خطايا الحكومة.. وأخطاء الإعلام. *الأهرام*. Retrieved From: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/556032.aspx
9. عبد الحميد، محمد. (2003). *نظريات الإعلام واتّجاهات التأثير*. (الطبعة الثالثة). القاهره: عالم الكتب.
10. عبد الرحمن، ماهر. (٢٠١٥، مايو). حُريّة منتهكة: الممارسات والسياسات المقيّدة لحُريّة الإعلام في مصر ٢٠١٤. التقرير الخاصّ بمركز دعم لتقنيّة المعلومات، ص 13. Retrieved From: report-violated-free-2014.pdf
11. عثمان، داليا. (2011، مارس 30). «المصريّ اليوم» تنشر نص «الإعلان الدستوريّ».. وانتخابات الرئاسة قبل نهايّة العام. المصري اليوم. Retrieved From: www.almasryalyoum.com/news/details/122361
12. غلاب، محمود. (2015، يونيو 16). الطريق الوحيد: حريّة الصّحافة. *الوفد*. Retrieved From: http://alwafd.org/essay/437
13. كومان، ميهاي. (٢٠١٢). عندما يعني القول غياب الفعل، فإنّ الصّحفيّين يحاربون لفرض نفوذهم على الإعلام والسياسة. في حمادة، بسيوني (المحرر)، حُريّة الإعلام والتحوّل الديموقراطي في مصر. القاهره: عالم الكتب.
14. مركز دعم لتقنيّة المعلومات. (2012). حُريّة منتهكة: انتهاكات حُريّة الإعلام في مصر. Retrieved From: https://sitcegypt.org/?p=831

ثانيًا: المراجعُ الأجنبيّة:

1. Abdallah, Nagwa. (2011). The Role of Media in the Democratic Transition in Egypt: A Case Study of the January 2011 Revolution, Reuters Institute Fellowship Paper, University of Oxford. pp. 1-76 Retrieved From: https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/The%20Role%20of%20the%20Media%20in%20the%20Democratic%20Transition%20in%20Egypt%20a%20case%20study%20of%20the%20January%202011%20Revolution.pdf.
2. Abdulla, Rasha. (2014). Egypts media in the midst of revolution. Washington: Carnegie Endowment for International peace.
3. Balcytiene, Aukse. 2009. Market Led Reforms as Incentives for Media Change, Development and Diversification in the Baltic States: A Small Country Approach. *The International Communication Gazette*, 71(1-2), 39-49.
4. Becker, Jonathan. 2004. Lessons from Russia: A Neo-Authoritarian Media System, *European Journal of Communication*, 19(2), 139-169.
5. Berger, Miriam. 2013. A Revolutionary Role or Remnant of the Past? The Future of the Egyptian Journlaist Syndicate after the January 25th Rvoultion. *Arab Media and Society*, 18.
6. Besley, Timothy, Burgess, Robin and Prat, Andrea. (2002). Mass media and political accountability. In Islam, Roumeen, Djankov, Simeon and McLiesh, Caralee, (Eds.), The Right to Tell: the Role of Mass Media in Economic Development. WBI development studies. Washington, D.C, USA: The World Bank. Retrieved From: www.lse.ac.uk/accounting/CARR/pdf/DPs/Disspaper6.pdf
7. Brooten, Lisa. 2011. Media, Militarization, and Human Rights: Comparing Media Reform in the Philippines and Burma. *Communication, Culture and Critique*, 4, 229-249.
8. Buckley, Steve. (2011). Community Media: A Good Practice Handbook. France: UNESCO. P.27. Retrieved From: http://unesco.org/images/0021/002150/215097e.pdf.
9. Carothers, Thomas. 2002. The End of the Transition Paradigm**.** *Journal of Democracy*, 13(1), 5-21.
10. Coman, Ioana& Gross, Peter. 2012. Uncommonly Common or Truly Exceptional? An Alternative to the Political System- Based Explanation of the Romanian Mass Media.*The International Journal of Press/Politics*, 17(4), 457-479.
11. El Issawi, Fatima. (2014). The Role of Egyptian Media in the Coup.P.3 Retrieved From: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/anuari-

2014/ElIssawi_egypt_media_military_coup_IEMed_yearbook_2014_EN.pdf.
12. El Issawi, Fatima. 2015. Shifting Journalistic Roles in Democratic Transitions: Lessons from Egypt. *Journalism*, 17 (5), 549-566.
13. El Shaer, Gamal. 2015. Mapping Egypt's Media: State Influence in a Transforming Landscape. *Arab Media and Society*, 20, 1-11.
14. Engensser, Sven& Franzetti, Annika. 2011. Media Systems and Political Systems: Dimensions of Comparison. *The International Communication Gazette*, 73(4), 273-301.
15. Freedom House.(2012). Egypt: Freedom of the Press. Retrieved From: https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2012/egypt
16. Freedom House. (2013). Egypt: Freedom of the Press. Retrieved From: freedomhouse.org/report/freedom-press/2013/egypt
17. Garcia, Rodrigo Gomez. 2013. Media Reform in Latin America: Communication Policies and Debate. *The Political Economy of Communication*, 1(1), 122-128
18. Gross, Peter. (2002). Entangled Evolutions: Media and Democratization in Eastern Europe.Wahington: john Hopkins university press.
19. Hallin, Daniel C. & Mancini, Paolo. (2004). Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics, U.K: Cambridge university Press.
20. Haugbølle, Rikke Hostrup, Cavatorta, Francesco. 2012. Media Reform, Authrotarian Resilience and Societal Responses in Tunisia, *The Journal of North African Studies*, 17(1), 97-112.
21. Heydemann, Steven. (2007). Upgrading Authoritarian in the Arab World. Analysis Paper No. 13. The Saban Center for Middle East Policy at the Brooking Institution. Retrieved From: https://www.brookings.edu/research/upgrading-authoritarianism-in-the-arab-world/
22. Inter-American Dialogue. (2009). Media and Governance: A Reform Agenda in Latin America and the Caribean, Retrieved From: http://archive.thedialogue.org/page.cfm?pageID=32&pubID=1781.
23. IPDC&UNESCO. (2013). Assessment of Media Development in Egypt Based on UNESCO Media Development Indicator.France: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Retrieved From: http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002207/220742E.pdf
24. Jebril, Nael, Stetka, Vaclav & Loveless Mattew. (2013, September). Media and Democratization: What is known about the Role of Mass Media in Transitions to Democracy? Report Reuters Institute for the study of Journalism. Retrieved From: https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Media%20and%20Democratisation.pdf.

25. Karlekar, Karin Deutsch & Dunham, Jennifer. (2013). Press Freedom in 2012: Middle East Volatility amid Global Decline. Retrieved from: Freedomhouse.org/sites/default/files/FOTP%20overview%20Essay%202013%2011PT%20Font.pdf
26. Khamis, Sahar, Gold, Paul B. & Vaughn Katherine. 2012. Beyond Egypt's 'Facebook Revolution' and Syria's 'You Tube Uprising': Comapring Political Contexts, Actors and Communication Strategies. *Arab Media & Society*, 15, 1-30.
27. Khamis, Sahar. 2011. The Transformative Egyptian Media Landscape: Changes, Challenges and Comparative Perspectives. *International Journal of Communication*, 5, 1159-1171.
28. Kim, Hun Shik. 2003. Media, the Public and Freedom of the Press. *Social Indicators Research*, 62/63, 345-364.
29. Lauk, E. (2008). How will it all Unfold? : Media Systems and Journalism Cultures in Post-Communist Countries. In K. Jakubowicz, & M. Sükösd (Eds.), Finding the Right Place on the Map: Central and Eastern European Media Change in a Global Perspective. (pp. 193-196). Bristol: Intellect Ltd.
30. Leckie, Eric. (2012). The Muslim Brotherhood and the Perception of Democracy (Master of Arts in Security Studies, Naval Post Grad School) PP. 73-75. Retrieved from: www.dtic.mil/ditc/tr/fulltext/u2/a573938.pdf
31. Macrory, Robbie. 2012. Dilemmas of Democratization: Media Regulation and Reform in Argentina. *Bulletin of Latin American Research*, 32(2), 178-193.
32. Marko, Davor. (2013). Media Reforms in Turbulent Times: The Role of Media Assistance in the Establishment of Independent Media Institutions in Serbia. Working Paper presented to ANALITIKA Center for Social Research. Retrieved From: http://www.analitika.ba/en/publications/media-reforms-turbulent-times-role-media-assistance-establishment-independent-media.
33. McConnell, Patrick J. & Becker, lee B. (2002, July). *The Role of Media in Democratization*. Paper Presented to the Political Communication Section of the International Associaltion for Media and Communication Research at the Barcelona Conference. Retrieved From: www.grady.uga.edu/coxcenter/activities/...2002/.../democratizationiamcrjuly2002.pdf
34. Obydenko, Anastassi. 2008. Regime Transition in the Regions of Russia: The Freedom of Mass Media: Transitional Impact on Sub-National Democratization. *European Journal of Political Research*, 47(2), 221-246

35. Pavlik, Petr & Shields, Peter. 1999. Towards an Explanation of Television Broadcast Restructuring in the Czech Republic. *European Journal of Communication*, 14(4), 487-524.
36. Peterson, Mark Allen.2011. Egypts Media Ecology in a Time of Revolution. *Arab Media and Society*, 14.
37. Ritchie, Jane, Lewis, Jane. Ritchie, Jane, Lewis, Jane. (Ed.). (2003). *Qualitative Research Practice: A Guide for Social Science Students and Researchers*. London: SAGE Publications .P.138
38. Sakr, Naomi. (2013). Transformation in Egyptian Journalism. London: I.B. Taurus, Reuters Institute for the Study of Journalism.
39. Sukosd, Miklos & Bajomi- Lazar, Peter. (2003). The Second Wave of Media Reform in East Central Europe. In Sukosd, Miklos & Bajomi-Lazar, Peter (Eds.), Reinventing Media: Media Policy Reform in East Central Europe (pp.13-27). Budapest: CEU Press.
40. Waisbord, Silvio. 2011. Between Support and Confrontation: Civic Society, Media Reform, and Populism in Latin America. *Communication, Culture and Critique*, 4, 97-117.
41. Waisbord, Silvio. (2012). Political Communication in Latin America. In Semetko, Holli A.& Scammell, Margaret (Eds.), The Sage Handbook of Political Communication (pp. 437-449). UK: SAGE Publications Ltd
42. Wyka-Podkowk A. & Angelika W. 2014. Twenty-Five Years after the fall: From Communist Monopoly to Foreign Control over Local Owners: Media Ownership and its Effects on Journalism in Central Europe. *The Political Economy of Communication*, 2 (1), 33-35.

الهوامش:

[1] عبد الحميد، محمد.(2003). *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير*. (الطبعة الثالثة). القاهرة: عالم الكتب. ص.ص. ٢٠٣. ٢٠٥

[2] Engensser, Sven& Franzetti, Annika. 2011. Media Systems and Political Systems: Dimensions of Comparison, *The International Communication Gazette*, 73(4), 277

[3] عبد الرحمن، ماهر.(2015). *حُريّة منتهَكة: الممارسات والسياسات المقيّدة لحُريّة التعبير في مصر 2014*. القاهرة: مركز دعم لتقنية المعلومات، ص 3. Retrieved From: https://sitcegypt.org/?p=4043

[4] Khamis, Sahar, Gold, Paul B. & Vaughn Katherine. 2012. Beyond Egypt's 'Facebook Revolution' and Syria's 'You Tube Uprising': Comapring Political Contexts, Actors and Communication Strategies. *Arab Media & Society*, 15, 3

[5] Haugbølle, Rikke Hostrup, Cavatorta, Francesco. 2012. Media Reform, Authrotarian Resilience and Societal Responses in Tunisia. *The Journal of North African Studies*, 17(1), 98

[6] Heydemann, Steven. (2007). Upgrading Authoritarian in the Arab World. Analysis Paper No. 13. The Saban Center for Middle East Policy at the Brooking Institution.

1-2. Retrieved From: https://www.brookings.edu/research/upgrading-authoritarianism-in-the-arab-world/

[7] Haugbølle, Rikke Hostrup, Cavatorta, Francesco. (2012). **Op. Cit**. 98

[8] Coman, Ioana& Gross, Peter. 2012. Uncommonly Common or Truly Exceptional? An Alternative to the Political System- Based Explanation of the Romanian Mass Media. *The International Journal of Press/Politics*, 17 (4), 458

[9] Besley, Timothy, Burgess, Robin and Prat, Andrea. (2002). Mass media and political accountability. In Islam, Roumeen, Djankov, Simeon and McLiesh, Caralee, (Eds.), The Right to Tell: the Role of Mass Media in Economic Development. WBI development studies. (pp.45-61) Washington, D.C, USA: The World Bank. Retrieved From: www.lse.ac.uk/accounting/CARR/pdf/DPs/Disspaper6.pdf

[10] McConnell, Patrick J. & Becker, lee B. (2002, July). *The Role of Media in Democratization*. Paper Presented to the Political Communication Section of the International Associaltion for Media and Communication Research at the Barcelona Conference. Retrieved From: www.grady.uga.edu/coxcenter/activities/...2002/.../democratizationiamcrjuly2002.pdf

[11] Jebril, Nael, Stetka, Vaclav & Loveless Mattew. (2013, September). Media and Democratization: What is known about the Role of Mass Media in Transitions to Democracy? Report Reuters Institute for the study of Journalism. Retrieved From: https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Media%20and%20Democratisation.pdf.

[12] Carothers, Thomas. 2002. The End of the Transition Paradigm. *Journal of Democracy,* 13(1), 5.

[13] Lauk, E. (2008). How will it all Unfold? : Media Systems and Journalism Cultures in Post-Communist Countries. In K. Jakubowicz, & M. Sükösd (Eds.), Finding the Right Place on the Map: Central and Eastern European Media Change in a Global Perspective. (pp. 193-196). Bristol: Intellect Ltd.

[14] Becker, Jonathan. 2004. Lessons from Russia: A Neo-Authoritarian Media System. *European Journal of Communication,* 19 (2), 157.

[15] Sukosd, Miklos & Bajomi- Lazar, Peter. (2003). The Second Wave of Media Reform in East Central Europe. In Sukosd, Miklos & Bajomi- Lazar, Peter (Eds.), Reinventing Media: Media Policy Reform in East Central Europe (pp.13-27). Budapest: CEU Press.

[16] Gross, Peter. (2002). Entangled Evolutions: Media and Democratization in Eastern Europe.Wahington: john Hopkins university press. pp.58-59.

[17] Jebril, Nael, Stetka, Vaclav & Loveless Mattew. (2013). **Op.Cit.**

[18] Marko, Davor. (2013). Media Reforms in Turbulent Times: The Role of Media Assistance in the Establishment of Independent Media Institutions in Serbia. Working Paper presented to ANALITIKA Center for Social Research. Retrieved From: http://www.analitika.ba/en/publications/media-reforms-turbulent-times-role-media-assistance-establishment-independent-media.

[19] Pavlik, Petr & Shields Peter. 1999. Towards an Explanation of Television Broadcast Restructuring in the Czech Republic*. European Journal of Communication*, 14(4). 487-524

[20] Balcytiene, Aukse. 2009. Market Led Reforms as Incentives for Media Change, Development and Diversification in the Baltic States: A Small Country Approach. *The International Communication Gazette*, 71(1-2), 39-49

[21] Obydenko, Anastassia. 2004. Regime Transition in the Regions of Russia: The Freedom of Mass Media: Transitional Impact on Sub-National Democratization. *European Journal of Political Research*, 47, 225

[22] Wyka-Podkowk A. & Angelika W. 2014. Twenty-Five Years after the fall: From Communist Monopoly to Foreign Control over Local Owners: Media Ownership and its Effects on Journalism in Central Europe. *The Political Economy of Communication*, 2 (1), 33-35.

[23] Waisbord, Silvio. (2012). Political Communication in Latin America. In Semetko, Holli A.& Scammell, Margaret (Eds.), The Sage Handbook of Political Communication (pp. 437-449). UK: SAGE Publications Ltd

[24] Macrory, Robbie. 2012. Dilemmas of Democratization: Media Regulation and Reform in Argentina. *Bulletin of Latin American Research*, 1-10

[25] Inter-American Dialogue. (2009). Media and Governance: A Reform Agenda in Latin America and the Caribean, Retrieved From: http://archive.thedialogue.org/page.cfm?pageID=32&pubID=1781.

[26] Waisbord, Silvio. 2011. Between Support and Confrontation: Civic Society, Media Reform, and Populism in Latin America. *Communication, Culture and Critique*, 4, 97-110.

[27] Garcia, Rodrigo Gomez. 2013. Media Reform in Latin America: Communication Policies and Debate. *The Political Economy of Communication,* 1(1), 122-128

[28] Buckley, Steve. (2011). Community Media: A Good Practice Handbook. France: UNESCO. P.27. Retrieved From: http://unesco.org/images/0021/002150/215097e.pdf.

[29] Brooten, Lisa. 2011. Media, Militarization, and Human Rights: Comparing Media Reform in the Philippines and Burma. *Communication, Culture and Critique*, 4, 229-240

[30] Kim, Hun Shik. 2003. Media, the Public and Freedom of the Press. *Social Indicators Research,* 62,63, 345-360

[31] Peterson, Mark Allen. 2011. Egypts Media Ecology in a Time of Revolution. *Arab Media and Society*, 14.

[32] Abdallah, Nagwa. (2011). The Role of Media in the Democratic Transition in Egypt: A Case Study of the January 2011 Revolution, Reuters Institute Fellowship Paper, University of Oxford. Pp. 1-76 Retrieved From: https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/The%20Role%20of%20the%20Media%20in%20the%20Democratic%20Transition%20in%20Egypt%20a%20case%20study%20of%20the%20January%202011%20Revolution.pdf.

[33] El Shaer, Gamal. 2015. Mapping Egypt's Media: State Influence in a Transforming Landscape. *Arab Media and Society*, 20, 5-8.

[34] Khamis, Sahar. 2011. The Transformative Egyptian Media Landscape: Changes, Challenges and Comparative Perspectives. *International Journal of Communication*, 5, 1168.

[35] El Issawi, Fatima. (2014). The Role of Egyptian Media in the Coup.P.3 Retrieved From: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/anuari-2014/ElIssawi_egypt_media_military_coup_IEMed_yearbook_2014_EN.pdf.

[36] El Issawi, Fatima. 2015. Shifting Journalistic Roles in Democratic Transitions: Lessons from Egypt. *Journalism*, 17(5). 549-550

[37] Khamis, Sahar, Gold, Paul B. & Vaughn Katherine. 2012. Beyond Egypt's 'Facebook Revolution' and Syria's 'YouTube Uprising:' Comparing Political Contexts, Actors and Communication Strategies. *Arab Media and Society*, 15, 5.

[38] Sakr, Naomi. (2013). Transformation in Egyptian Journalism. London: I.B. Taurus.

[39] Abdulla, Rasha. (2014). Egypts media in the midst of revolution. Washington: Carnegie Endowment For International peace. Retrieved From: carnegieendowment.org/2014/07/16/egypt-s-media-in-midst-of-revolution-pub-56164

[40] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. (2013، مايو). حُريّة التعبير في مصر والعالم العربيّ: التقرير السنويّ لعام ٢٠١٢. Retrieved:http://anhri.net/wp-content/uploads/2013/05/حريّة-الراي-والتعبيرpdf.

[41] IPDC&UNESCO. (2013). Assessment of Media Development in Egypt Based on UNESCO Media Development Indicator.France: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Retrieved From: http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002207/220742E.pdf

[42] عثمان، داليا.(2011، مارس 30).«االمصري اليوم» تنشر نص «الإعلان الدستوريّ».. وانتخابات الرئاسة قبل نهايّة العام. المصري اليوم
Retrieved From: www.almasryalyoum.com/news/details/122361.

[43] Freedom House. (2012). Egypt: Freedom of the Press. Retrieved From: https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2012/egypt

[44] Sakr, Naomi. (2013). **Op.Cit**. PP.12-14

[45] كومان، ميهاي. (٢٠١٢). عندما يعني القول غياب الفعل، فإن الصّحفـيّين يحاربون لفرض نفوذهم على الإعلام والسياسة. في حمادة، بسيوني (المحرر)، حُريّة الإعلام والتحوّل الديموقراطي في مصر (ص١٣٠ . ١٤٩).القاهرة: عالم الكتب.

[46] أبو يوسف، إيناس. (2012). اتجاهات الإعلاميين المصريين نحو إعادة هيكلة إعلام الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين بالصُّحف القومية واتحاد الإذاعة والتليفزيون. *المجلةالمصرية لبحوث الإعلام*. عدد خاصّ، ص.132- 133.

[47] Leckie, Eric. (2012). The Muslim Brotherhood and the Perception of Democracy (Master of Arts in Security Studies, Naval Post Grad School) PP. 73-75. Retrieved from: www.dtic.mil/ditc/tr/fulltext/u2/a573938.pdf

[48] Karlekar, Karin Deutsch & Dunham, Jennifer. (2013). Press Freedom in 2012: Middle East Volatility Amid Global Decline, P.9. Retrieved from: Freedomhouse.org/sites/default/files/FOTP%20overview%20Essay%202013%2011PT%20Font.pdf

[49] Freedom House. (2013). Egypt: Freedom of the Press. Retrieved From: freedomhouse.org/report/freedom-press/2013/egypt

[50] Zayadin, Hiba. (2013).Under Morsi, Criminal Defamation Suits Soar in Egypt. Retrieved From: www.ifex.org/egypt/2013/01/23/criminal-defamation-lawsuits/

[51] مركز دعم لتقنية المعلومات. (2012). حُريّة منتهكة: انتهاكات حُريّة الإعلام في مصر. ص.25. Retrieved From: https://sitcegypt.org/?p=831

[52] Leckie, Eric. (2012). **Op.Cit**. P. 75.

[53] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. (2013، مايو). استنساخ القمع: حريّة التعبير في مصر والعالم العربي. ص.30 – 48 .
Retrieved From: http://www.anhri.net/wp-content/2014/05/-استنساخ-القمع-التقرير-السنوي-لحريّة-التعبير-في-مصر-والعالم-العربي.pdf

[54] عبد الحميد، محمد. (2015). *البحث العلمي في الدراسات الإعلامية*. القاهرة: عالم الكتب. 435-436

[55] Ritchie, Jane, Lewis, Jane. Ritchie, Jane, Lewis, Jane. (Ed.). (2003). *Qualitative Research Practice: A Guide for Social Science Students and Researchers*. London: SAGE Publications .P.138

[56] سليمان، عبد الرحمن سيد. (2014). مناهج البحث. القاهرة: عالم الكتب.280

[57] Mojtaba Vismoradi, H. T. (2013). Content Analysis and Thematic Analysis: Implication for Conducting a Qualitative Descriptive Study. *Nursing and Health Sciences*(15), P.400.

[58] Braun, V. a. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology, 3*(2), P.

قامت الباحثة بإجراء المقابلات مع النُّخبة الإعلاميّة الآتي أسماؤهم:

أ. أ. حسن حامد (رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون الأسبق). تسجيل صوتي. القاهرة. (2017/2/21).

ب.د.حسن أبو طالب (الكاتب، ومستشار مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية).تسجيل صوتي. القاهرة. (2016/11/15)

ج. أ. د. حسن عماد (العميد السابق لكليّة الإعلام، جامعة القاهرة). تسجيل صوتي. 6 أكتوبر. (2016/11/19).

د. أ. د. حسين أمين (أستاذ الإعلام بالجامعة الأمريكيّة بالقاهرة). تسجيل صوتي. التجمع الخامس. (2017/2/1).

هـ. د. رفعت السعيد (الكاتب الصحفي، ورئيس حزب التجمع السابق). تسجيل صوتي. القاهرة. (2016/11/22).

و. أ. علاء عريبي (الكاتب الصحفي بجريدة الوفد). باستخدام البريد الإليكتروني. (2017/2/8).

ز. أ. فاروق جويدة (الشاعر والكاتب المصريّ بجريدة الأهرام). تسجيل صوتي. (2016/11/2).

ح. أ. فهمي هويدي (الكاتب الصحفي المتخصص في شئون وقضايا العالم العربي). تسجيل صوتي. القاهرة. (2016/11/10).

ط. أ. د. محمد شومان (عميد كليّة الإعلام، بالجامعة البريطانيّة). تسجيل صوتي. الشروق. (2016/11/13).

ي. أ. د. محمود خليل (أستاذ الصحافة بكليّة الإعلام، جامعة القاهرة). تسجيل صوتي. القاهرة. (2016/12/14).

ك. أ. مكرم محمد أحمد (نقيب الصحفيّين المصريّين الأسبق، ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام). تسجيل صوتي. القاهرة. (2017/2/5).

ل. أ. نبيل زكي (صحفي مصريّ، ورئيس تحرير جريدة الأهالي). تسجيل صوتي. القاهرة. (2017/1/16).

[59] أبو زيد، أحمد.(2013، يناير 1). لوجه الله: حريّة الصحافة والإعلام مسئولية وامانه. *الوفد*. Retrieved From: alwafd.org/احمد-ابوزيد/342877-حريّة-الصحافة-والإعلام-مسئوليّة-وأمانة

[60] شفيق، أمينة. (2016،مارس 25). أزمة الصحافة الحزبيّة. *الوفد*. Retrieved From: http://alwafd.org/essay/7987

[61] أبو شقه، بهاء. (2016، يونيو 23). كلمة العدل: حريّة الصحافة في الثورة التشريعية. *الوفد*. Retrieved From: http://alwafd.org/essay/12160

[62] شعبان، ممدوح. (2014، يوليو 10). خواطر القلم: حريّة الإعلام والأمن القومي، *الأهرام*. Retrieved From: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/304730.aspx.

[63] غلاب، محمود. (2015، يونيو 16). الطريق الوحيد: حريّة الصحافة. *الوفد*. Retrieved From: http://alwafd.org/essay/437

[64] صبحي، مريد. (2016، أكتوبر 15). كلام والسلام: خطايا الحكومة.. وأخطاء الإعلام. *الأهرام*. Retrieved From: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/556032.aspx

[65] Sukosd, Miklos & Bajomi- Lazar, Pete.(2003). **Op.Cit.**

[66] Hallin, Daniel C. & Mancini, Paolo. (2004). Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics, U.K: Cambridge university Press. pp. 41-46

[67] Khamis, Sahar, Gold, Paul B. & Vaughn Katherine. (2012). **Op. Cit.**

[68] Inter-American Dialogue. (2009). **Op.Cit.**

[69] Berger, Miriam. 2013. A Revolutionary Role or Remnant of the Past? The Future of the Egyptian Journlaist Syndicate after the January 25th Rvoultion. *Arab Media and Society*, 18, PP.6-7